مقاربة فعالة لتطوير جودة التدريس في مجال المكتبات والمعلومات في الجزائر: التحديات والاحتياجات

AN EFFECTIVE APPROACH TO THE DEVELOPMENT OF QUALITY TEACHING IN THE FIELD OF LIBRARIES AND INFORMATION IN ALGERIA: CHALLENGES AND NEEDS

UNE APPROCHE EFFICACE DU DEVELOPPEMENT D'UN ENSEINGNEMENT DE QUALITE DANS LE DOMAINE DES BIBLIOTHEQUES ET DE L'INFORMATION EN ALGERIE : DEFIS ET BESOINS

ميلود العربي بن حجار[1]*، بنت النبي شايب ذراع ثاني[2]

تاريخ الإرسال: 2020/01/19 **تاريخ القبول:** 2020/06/28 **تاريخ النشر:** 2021/03/15

ملخص: الهدف من هذه الدراسة هو معرفة التحديات والجهات الفاعلة والاحتياجات التي تسمح بتطوير نهج فعال لجودة التدريس، وفهم العلاقة السببية بين المشاركة في التدريس وجودة مخرجات التعلم، واستكشاف العلاقة بين المدخلات وعمليات نتائج التعليم العالي، لهذا تمثل مجتمع الدراسة في أساتذة وطلبة قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية، وقد اعتمدت المنهج الاستدلالي، وقد تم جمع البيانات الميدانية من خلال الملاحظة بالمشاركة، كوننا ضمن عينة الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها تحديث المنهج الدراسي الخاص بعلم المكتبات على جميع المستويات بانتظام مع مشاركة الطلبة كأمر أساسي في تصميم المناهج الدراسية، والتنمية وإجراءات ضمان الجودة، كما قدمت العديد من التوصيات في ضوء تلك النتائج من بينها تكامل الندوات والدروس بشكل فعال.

الكلمات المفتاحية: جودة التدريس؛ ضمان الجودة؛ علم المكتبات؛ أساليب التدريس؛ التعلم العالي.

Abstract: The aim of this study is to learn about the challenges, actors, and needs that allow for the development of an effective approach to teaching quality, understand the causal relationship between teaching participation and quality of learning outcomes and explore the relationship between inputs and processes of higher education results so that the study community is represented in the Library Science and Documentary Science Department's professors and students. The indicative approach was adopted, and field data were collected through observation of participation, being in the sample of the study. The study reached a series of results, the most important of which was to update the curriculum of library science at all levels regularly with the participation of students as a key factor in curriculum design, development and quality assurance procedures, and several recommendations were made in the light of these results, including the effective integration of seminars and lessons.

Keywords: Teaching quality; quality assurance; library science; teaching methods; higher education.

*المؤلف المراسل

[1]LARBI BENHADJAR Miloud, Department of Library Science, University of Oran 1: Algeria, larbibenhadjar.miloud@univ-oran1.dz

[2] CHAIB DRAA TANI Bent nabi, Department of Library Science, University of Oran 1: Algeria, chaibdraatani@gmail.com

Résumé : L'objectif de cette étude est d'en apprendre davantage sur les défis, les acteurs et les besoins qui permettent de développer une approche efficace de la qualité de l'enseignement, comprendre la relation causale entre la participation à l'enseignement et la qualité des résultats de l'apprentissage et explorer la relation entre les intrants et les processus des résultats de l'enseignement supérieur afin que la communauté d'étude soit représentée dans la bibliothèque et les professeurs et étudiants du Département des sciences documentaires. L'approche indicative a été adoptée, et des données de terrain ont été recueillies grâce à l'observation de la participation, faisant partie de l'échantillon de l'étude. L'étude a atteint une série de résultats, dont le plus important était de mettre à jour régulièrement le curriculum des bibliothécaires à tous les niveaux avec la participation des étudiants comme facteur clé dans le curriculum des procédures de conception, d'élaboration et d'assurance de la qualité, et plusieurs recommandations ont été formulées à la lumière de ces résultats, y compris l'intégration efficace des séminaires et des leçons.

Mots clés : Qualité de l'enseignement; assurance qualité; bibliothéconomie; méthodes d'enseignement; enseignement supérieur.

مقدمة

شهد قطاع التعليم العالي تحولات في تقنيات وأساليب التدريس، وجاء هذا التطور ردا على سلسلة التحديات التي واجهته، وهذا نتيجة تطور تكنولوجيا الحوسبة والتعليم، ونمو الصناعات الجديدة والتوجهات الاستثمارية في مجال المعرفة والبحوث العلمية.

في المقابل نجد أن تخصص علم المكتبات والمعلومات قطع شوطا هاما، جعله الآن أمام تطورات تكنولوجية جلبت الكثير من التغيرات التي طرأت على التعليم، وما يمكن ملاحظته هو العثور أكثر على مناهج تعكس تدريب أمناء المكتبات على المعارف المهنية في مجال المعلومات ليصبحوا موظفين مؤهلين في الميدان، ويواجهوا التحديات التي يفرزها مجتمع المعلومات. إذ يتطلب التعليم في مجال علم المكتبات والمعلومات في الجزائر النظر في سبل الوصول إلى نوعية جديدة وتحسين جودة طرقها التي تتحول من الجامعات إلى سوق العمل، ويعتمد بقاء تعليمه إلى حد كبير على نوعية أعضاء هيئة التدريس والطلاب.

كما أن جودة التدريس تحتاج إلى أن يكون الأستاذ الجامعي مجهز على نحو جيد ومستعد وفعال في تطوير كفاءته المهنية المستمرة، وأهم استراتيجيتين لذلك هما التدريب والتطوير، فالأستاذ الجامعي هو دائم الحاجة إلى رسكلة معارفه وتعزيز فهمه للمفاهيم النظرية التي تقوم عليها ممارسات التدريس والتعلم، وإكتسابه للمهارات المطلوبة للتدريس الفعال داخل قاعات الدرس، والإتقان في أبحاثه العلمية أي التطوير المهني المستمر.

عموما التعليم الجيد يركز على بعدين: المتعلم والنظام الذي ينشئ التجربة التعليمية ويدعمها. المتعلم الطالب والأستاذ على حد سواء وهو يشمل المهارات ودعم حالات العجز عن سداد ديونه بسبب المسؤوليات الأسرية، مع مراعاة تجارب الحياة

مثل الصدمات النفسية والاجتماعية، وضمان المساواة في المعاملة للجميع، والفقر والصحة الرديئة والأمراض التي تعوق التحصيل التعليمي، أما على مستوى النظام يتطلب التعليم الجيد الإدارة الداعمة والهياكل الإدارية، ووضع التشريعات التي تشمل الإطار القانوني المتميز الذي يدعم الحق في التعليم والمساواة في الفرص لجميع المعلمين والمتعلمين، مع تعبئة للموارد البشرية والمالية الكافية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها: أصبحت أساليب التدريس الجيد مسألة ذات أهمية نظرا إلى أن المشهد التعليمي العالي يواجه تغييرات مستمرة، أضف إلى ذلك أن الهيئة الطلابية توسعت إلى حد كبير وتنوعت سواء اجتماعيا وجغرافيا، إذ أن الطالب الجديد يدعو إلى أساليب تدريس جديدة وحديثة، خصوصا بعد دخول التكنولوجيا الفصول الدراسية، وبالتالي تعديل طبيعة التفاعلات بين الطلاب والأساتذة.

كما أن سوق الشغل يتطلب كفاءات ومهارات عالية الجودة، لهذا علينا أن نتوقع إحتياجات الشركات والمؤسسات ونستهدف الثغرات لضمان مستقبل الطلاب، كما أصبح لزاما على البرامج المقدمة في تخصص علوم المكتبات والمعلومات أن تتطور من خلال ممارسة طرق وأساليب حديثة في التدريس كونها مسألة ضرورية، وأن نخرج من قالب التلقين التقليدي نحو مناهج تعتمد على أساليب حديثة. لهذا يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال التالي: ماهي المقاربة الفعالة لتطوير جودة التدريس في مجال المكتبات والمعلومات في الجزائر؟

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في الآتي:

1. معرفة الجهات الفاعلة والاحتياجات التي تسمح بتطوير نهج فعال لقياس أثر جودة التدريس، وفهم العلاقة السببية بين المشاركة في التدريس وجودة مخرجات التعلم،
2. معرفة العلاقة بين المدخلات وعمليات نتائج التعليم العالي، كون مؤسسات التعليم العالي بالجزائر عموما وعلوم المكتبات خصوصا، ترغب في الاعتراف بها كمقدمي تعليم عالي الجودة، نظرا للتنافس على أساس البحث فقط من أجل ضمان سمعة المؤسسة الأكاديمية،
3. معرفة الطرق الجديدة لإظهار الأداء من خلال التفاعل مع الطلبة وتلبية احتياجاتهم.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في المحاور التالية:

1. تكتسب الدراسة أهميتها في الموضوع الذي تناولته والمتمثل في إبراز أهم الميزات في عملية تحسين الجودة بالجزائر، كون موضوع الجودة أصبح المهيمن في التعليم العالي خلال السنوات العشر الماضية.

2. تنال الدراسة أهميتها من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، لا سيما معرفة المقاربات لنجاح عملية التدريس بقسم علم المكتبات والمعلومات بوهران نموذجا.
3. تسعى الدراسة إلى تقديم توصيات مناسبة تساعد متخذي القرار نحو تطبيقها، وكذا تطبيق التقويم الذاتي.

الدراسات السابقة:

نجد أن هناك العديد من الدراسات حول موضوع الجودة بقطاع التعليم العالي ولكن تمت دراسته من أوجه أخرى منها:

- دراسة بهجة بومعرافي (1989)، هدفت الدراسة إلى توفير إطار للتوجه إلى المعهد بمعاهد المكتبات الجزائرية. ويتضمن ذلك نظرة عامة على عملية تطوير المناهج الدراسية كما يتضح من خلال استعراض المؤلفات، والنظر في مختلف الطرق المتبعة في وضع المناهج الدراسية وكيف تغير تصميم المناهج الدراسية وتخطيطها على مر السنين. تمثلت أدوات جمع البيانات في المقابلة، وكان مجتمع الدراسة ممثلا في الطلاب والباحثين للمعاهد الثلاثة بالجزائر، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تتبع الدراسة الاستقصائية لبرامج التعليم في المكتبات بالجزائر، أن هنا كأدلة قوية على عدم وجود معلمين مؤهلين ومرافق تعليم/تعلم رديئة لمحاولة إدخال ابتكارات في المناهج الدراسية. وتبحث هذه المسائل في ضوء المعايير المقبولة من أجل إرساء سمات الثقة، وقياس مدى كفاية التعليم في المكتبات بالجزائر.
- دراسة مكي فرحان الإبراهيمي (2012)، والتي هدفت إلى إبرار دور مفهوم الجودة الشاملة وأهميتها في نمو التعليم وتطويره وإنشاء قاعدة تربوية تهتم بالتعليم العالي ونشأته، مع تحديد الصعوبات التي تواجه التعليم الجامعي في تطبيق إدارة الجودة الشاملة، ومناقشة العوامل التي تؤدي إلى تطوير التعليم الجامعي، واتبع الباحث في دراسته منهج البحث الوصفي التحليلي المكتبي وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الإستنتاجات منها: إعتماد المدرس في الجامعة طرائق تدريس والحشو والتلقين وهذا ما لا ينسجم ومفهوم إدارة الجودة الشاملة.(الإبراهيمي، 28 آذار 2012)
- دراسة صليحة رقاد (2014)، هدفت إلى عرض ومناقشة المفاهيم والأفكار المرتبطة بمفهوم نظام ضمان جودة التعليم العالي الذي يعتبر مدخلا حديثا في أدبيات التعليم العالي، والإطلاع على تجارب بعض الدول المتقدمة والعربية في مجال ضمان جودة التعليم العالي للإستفادة من خبراتها وتجاربها، وإبراز الحاجة الكبيرة إلى تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية والتعريف بالتجربة الجزائرية في مجال الجودة في التعليم العالي، والتعرف على المعوقات التي تحول دون تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية وترتيبها حسب أهميتها، ومحاولة التوصل إلى نتائج وإقتراحات تساعد متخذي القرار على إيجاد آليات مناسبة لتطبيق نظام ضمان الجودة بنجاح في مؤسسة التعليم العالي، وتجاوز مختلف المعوقات، وإعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي

المبني على أسلوبين يتمثل الأول في الأسلوب النظري ويشمل الثاني أسلوب دراسة حالة، تمثل مجتمع البحث في مسؤولي ضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي بالشرق الجزائري والبالغ عددهم (28) مسؤول، وتمثلت أدوات جمع البيانات في الاستبيان والمقابلة وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها موافقة مسؤولي ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي محل الدراسة بدرجة عالية جدا على وجود تحديات داخلية تدفع مؤسساتهم إلى تطبيق نظام ضمان الجودة خاصة فيما يتعلق بالحاجة إلى تحسين فعالية، كفاءة وحوكمة مؤسسة التعليم العالي، وموافقتهم بدرجة عالية على وجود تحديات خارجية تدفع مؤسساتهم إلى تطبيق نظام ضمان الجودة، خاصة فيما يتعلق بتزايد البطالة بين الخريجين الجامعيين وتزايد الطلب الإجتماعي على التعليم العالي.(رقاد، 2014)

- دراسة بخشوش صديق (2016)، هدفت إلى تقديم تجربة التعليم العالي وفق نظام ل م د بالجزائر، وتحليل معايير الإعتماد والجودة التي تخضع لها الجامعات، إضافة إلى التركيز على جملة من العوامل ساهمت في عدم فعالية المعايير المعتمدة في تحقيق الجودة في القطاع، ومن النتائج المتوصل إليها هو إنتشار ظاهرة الغش نظرا لغياب المتابعة الفعلية للوصاية في مؤسسات التعليم العالي الذي دفع الطالب للإتكال على هذه الوسيلة في تحقيق غاياته دون العمل على التحصيل العلمي في مساره البيداغوجي والذي يساعده على مواجهة التحديات المستقبلية والمهنية.(صديق، 25/27 نوفمبر 2016)
- دراسة صالح بن أحمد صالح دخيخ وآخرون (2017)، هدفت إلى تحديد أساليب التدريس الجامعي التي يمكن إتباعها داخل القاعات الدراسية طبقا للتخصصات، والتعرف على أنسب أساليب التدريس بالمرحلة الجامعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس و من وجهة نظر خبراء المناهج وطرق التدريس بجامعة الباحة، وتقديم برنامج مقترح لتدريب أعضاء هيئة التدريس على أساليب جامعية، إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وقد تمثل مجتمع البحث من جميع أعضاء هيئة التدريس العاملين في جامعة الباحة والبالغ عددهم (787) عضو، وذلك خلال العام الدراسي 1432/1435 هـ، موزعين على مختلف كليات الجامعة، كما تمثلت أداة جمع البيانات في الاستبانة، توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن هناك شبه إتفاق بين أعضاء هيئة التدريس على أفضل وأنسب الأساليب التي يمكن إستخدامها في التعليم الجامعي، حيث نجد أن الحوار والمناقشة والتعلم التعاوني والإستقصاء والعروض العملية والعصف الذهني وخرائط المفاهيم وحل المشكلات عي أكثر الأساليب التي تم الإتفاق على مناسبتها.(المصري، 2017)

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في كثير من الجوانب، وتختلف معها في جوانب أخرى منها:

- ✓ دراسة جودة التدريس بقسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية.

- ✓ التركيز على الكفاءة العلمية البيداغوجية وعلاقتها بالمحيط المهني.
- ✓ إعادة توازن بين البحث والتعليم.

الإطار النظري:

1- جودة التدريس: ليس هنالك إجماع حول مفهوم جودة التدريس، الأستاذ الجيد هو الذي لديه تأثير إيجابي في تعلم وتنمية الطلاب من خلال محتوى ذو جودة عالية، وقيادة مجموعة واسعة من المهارات التعليمية ومهارات الاتصالات والقدرة على تنظيم مجموعة واسعة من التقنيات لتلبية احتياجات الطلاب والاستفادة من الموارد المتاحة خارج وداخل الفصول الدراسية(Amy M. Hightower, December 2011, p. 04)

يعتبر بعض العلماء الجودة في المقام الأول نتيجة والبعض الآخر كممتلكات، وينظر البعض إلى التدريس على أنها عملية لا تنتهي في الحد من العيوب وذلك لأن جودة التدريس في الواقع لا يمكن أبدا تقييمها، ولكن أصحاب المصلحة النسبية: الطلاب، والأساتذة أو وكالات التقييم لكل منها نظرة في معنى "التدريس الجيد" أو المعلمون "الجيدون"(Leprince-Ringuet, pp. 03-04)

تشدد الأدبيات على أن "الأساتذة الجيدين" لديهم تعاطف مع الطلاب، وهم عموما أساتذة ذوي خبرة(Leprince-Ringuet, pp. 03-04)، كون هذه الأخيرة مرتبطة إيجابا بإنجاز الطلبة (Amy M. Hightower, December 2011, p. 12)."الأساتذة الممتازون" هم أولئك الذين لديهم المشاعر: عواطف للتعلم، لميدانهم، للتدريس ولطلابهم. لكن الأبحاث تبين أيضا أن "التدريس الجيد" يعتمد على ما يجري تدريسه وعلى العوامل الظرفية(Leprince-Ringuet, pp. 03-04)

تشير البحوث إلى أن التعليم الجيد يركز بالضرورة على الطالب؛ فهو هدفه الأكبر. وبالتالي ينبغي ايلاء الاهتمام لصقل مهارات الأستاذ التعليمية، بالإضافة إلى بيئة التعلم التي يجب أن تلبي الاحتياجات الشخصية للطلاب، وينبغي أن تكون قادرة على ربط الطلاب الآخرين وتلقي المساعدة إذا لزم الأمر، مع توفير الدعم الكافي (المالي، والاجتماعي والأكاديمي، وما إلى ذلك) (Leprince-Ringuet, pp. 03-04)

إن مبادئ جودة التدريس ترتكز على النقاط الآتية:

- ✓ جذب وتحفيز التعليم، تشجيع روح النقد والابتكار الإبداعي من قبل الباحثين.
- ✓ تأكيد أهمية ملاءمة التكامل النظري مع الممارسة المهنية لتطوير حلول وقضايا العالم الحقيقي.
- ✓ توفير إطار شامل لدعم واحترام جميع الطلاب.
- ✓ تعزيز مشاركة الطلاب وتعلمهم من خلال تصميم منهجي فعال وأساليب التدريس والتقييم.
- ✓ تحسين الممارسة التعليمية باستمرار.

✓ تقديم الرسوم التوضيحية والممارسة القائمة على الانضباط لتوضيح مفاهيم المهارات(University, p. 01).

2- تأثير التعليم الجيد في التدريس والبحوث: يؤثر التعليم الجيد في التدريس والبحوث عندما تتحقق النقاط الآتية:(OECD, p. 07)

- يصبح الأساتذة أكثر وعيا بالهدف الذي يسعى إليه التدريس خارج مجال معارفهم، فهم يفهمون دورهم كأفراد وكمكونات للبعثة الجامعية، ويمكنهم ربط توقعاتهم بشكل أفضل بتوقعات البرنامج أو المؤسسة من حيث مخرجات التعلم، وعلى وجه الخصوص تعزز تكنولوجيا المعلومات مبادرات التعليم الجيد وفي تحسين أساليب التدريس وتحليل التفاعل بين الطلاب والأساتذة، حيث أن المؤسسات التي تتمتع بالاستقلالية الكاملة في تصميم البرامج تبادر في جودة التعليم كونها تحسن أهداف ومضمون البرامج.
- تكون المؤسسات التعليمية مقتنعة بأنها ستجعل جودة التعليم أكثر تقدما من خلال الجمع بين التوجهات المهنية والبحوث.
- المؤسسات التعليمية الأكثر مبادرة هي المؤسسات الصغيرة أو متوسطة الحجم، بسبب سيولة المعلومات وعملية اتخاذ القرارات المباشرة التي تميزها، يمكن أن يكون الحجم الكبير لبعض المؤسسات رصيدا للتعليم الجيد ويسمح لمجموعة متنوعة من نهج الابتكار.

3- **مخرجات جودة التدريس:** تعمل مؤسسات التعليم العالي في كثير من الحالات على تقديم تقييم البرامج أو الدورات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس على الرغم من أن مفهوم الجودة يبقى غامضا وغير مشترك داخليا، ولكن قبل ذلك علينا نهج أفضل طريقة لاستكشاف نوع التعليم الذي يجب أن يمتلكه الطلاب عند التخرج أي أنواع مخرجات التعلم، لهذا ينبغي أن توفر البرامج لضمان الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للطلاب، ويتطلب هذا التفكير والاقتناع والدافع والانفتاح، وأخيرا دعم الكلية لأقسام المكتبات من أجل إنجاز مهمتها التعليمية والشروط التي من شأنها أن تسمح للطلاب من تحقيق أهداف التعلم(OECD, p. 07)

إذ أن جودة التدريس هي طرح ينظر إليه من زاويتين فمؤسسات التعليم العالي تنظر إليه على أنه تنافس على أساس البحث فقط لضمان سمعة الجامعة، ولكن الطلاب يريدون التأكد من أن تعليمهم سوف يؤدي إلى وظائف وسوف يعطي لهم المهارات اللازمة في مجتمع اليوم والغد، ويشمل دعم التعليم الجيد مجموعة واسعة من المبادرات(OECD, pp. 06-07):

- تطوير ثقافة الجودة على المستوى المؤسسي، مثل تصميم السياسات ودعم التنظيم وضمان الجودة الداخلية.
- رصد البرامج: بما في ذلك الإجراءات اللازمة لقياس تصميم المحتوى.

- دعم التعليم والتعلم: بما في ذلك المبادرات التي تستهدف الأساتذة (جانب التدريس) والطلاب (الجانب التعليمي) أو كليهما (بيئة العمل)، وتشمل التعليم المستمر لأعضاء هيئة التدريس، ودعم الطلاب من خلال إدخال أدوات تعليمية جديدة وتطوير قدراتهم.
- الالتزام المؤسسي بجودة التدريس على مستوى القيادة العليا والإدارات ودعوة كبار القادة والموظفين إلى تحديد المعايير، وتعزيز الممارسات الجيدة، وتوسيع نطاقها، والتفكير في الدعم الفعال الذي يلبي توقعات الأستاذ والطالب، أي مؤسسة تعكس إرادة القادة ورؤساء الإدارات من أجل فهم أفضل لعملية التدريس. ويعتمد نجاح مبادرات الجودة التي تدعمها المؤسسة أساسا على إلتزام رؤساء الإدارات الذين يروجون لروح جودة التدريس السماح بالتشغيل والتنفيذ.
- دعم المؤسسة التعليمية بموظفين فنيين لتصميم الأدوات المناسبة، وإنشاء خدمة مخصصة للتعليم الجيد.

4- ضمان الجودة يؤدي إلى جودة التدريس: يعد تطوير النظم الرسمية لضمان الجودة أحد أهم الاتجاهات في مجال التعليم العالي خلال العقود القليلة الماضية، ففي أوائل سنة 1980، أصبحت الجودة موضوعا رئيسيا في سياسة التعليم العالي إذ أثار التوسع في التعليم العالي أسئلة حول المستوى والاتجاه والإنفاق العام. وأدت القيود المالية والضغوط المتزايدة في الأسواق إلى زيادة الطلب على ضمان الجودة، حيث أثارت تقييمات ضمان الجودة مراجعة الحسابات، في البرنامج والاعتماد أو التقييم المؤسسي، إذ لا تزال مثيرة للجدل. ومع ذلك، ليس هناك شك في أن نظم ضمان الجودة تعزز المشاركة المؤسسية في دعم التعليم الجيد(OECD, p. 24)

من أجل ضمان الجودة في التدريس لابد من وجود آليات الجودة الداخلية لضمان نجاح العملية التعليمية على سبيل المثال: ضمان العدالة لعملية توظيف أعضاء هيئة التدريس أو تصميم إستراتيجية مناسبة مثل البرنامج المؤسسي للتدريب التربوي، كما يفترض على المؤسسات التعليمية ضمان اتساق برامجها والمناهج الدراسية في كل برنامج، ونوعية البيئة التعليمية، على سبيل المثال توافر المعدات، وتوجيه الطلاب(OECD, p. 24)

لا يزال تأثير ضمان الجودة على التعليم الجيد مثيرا للجدل، فهو ينظر إليه على أنه غير فعال من قبل منتقديه في الأوساط الأكاديمية وبين الباحثين الجامعيين. ومع ذلك، فعندما تولد عملية التقييم الداخلية والمناقشات حول التدريس، فمن الضروري أن يكون هناك وعي للتعليم الجيد. (OECD, p. 26)

5-**تحديات جودة التدريس:** أصبح التعليم العالي أكثر تنوعا، ويشمل مؤسسات عديدة مثل معاهد الفنون التطبيقية، والكليات الجامعية أو المعاهد التكنولوجية، تم إنشاؤها لعدة أسباب: تطوير علاقة أو تقريب التعليم العالي والعالم الخارجي، بما في ذلك زيادة الاستجابة لاحتياجات سوق العمل؛ لهذا لا بد من توفير وإعداد مهني رفيع المستوى بطريقة أكثر تطبيقية

وأقل نظريا؛ ولاستيعاب التنوع المتنامي لمؤهلات وتوقعات خريجي المدارس.(OECD, p. 27)تشارك مؤسسات التعليم العالي الآن في نطاق أوسع من التعليم، كونها تعمل على إعداد دورات على مختلف المستويات والدرجات، ومن المرجح أن تؤدي طبيعة بعض البرامج إلى زيادة المؤسسات النظر في جودة التعليم، وخاصة مؤسسات المتوسطة الحجم مع مجموعة محدودة من الدرجات (الكليات أو جامعات العلوم التطبيقية التي تمنح درجة البكالوريوس).(OECD, p. 27)

ينبع الاهتمام بالتعليم الجيد من قيم وتوجهات المؤسسات، على النحو المبين في بياناتهم وخططهم الإستراتيجية، كما أن القادة الكاريزميون يلهمون بعض المؤسسات برؤيتهم لغرض التدريس، فقد حاولوا تصميم البرامج التي تستجيب لإحتياجات المجتمع التي لا يمكن التنبؤ بها، ومساعدة الأفراد على تطوير مهاراتهم من أجل التقدم، وقد بنيت بعض المؤسسات على أساس فلسفة قوية لدور ووظيفة التدريس.(OECD, p. 28)

هناك ثلاثة أسباب رئيسية تؤدي معا إلى قيام مؤسسات من النوع المهني بالتحقق عن كثب في مفهوم جودة التدريس : (OECD, p. 27)

- معظم الممارسين من عالم الشركات الذين هم خبراء في مجال عملهم، لكن ليسوا مدربين بالضرورة في علم التربية "الانجراف الأكاديمي".
- تنوع قوانين التوظيف داخل المؤسسة (المهنيون، المعلمون الدوليون، والمعلمون، وما إلى ذلك) جنبا إلى جنب مع مجموعة متزايدة من الطلاب قد يؤدي إلى عدم الإنصاف في العملية التعليمية.
- البحوث التطبيقية تغذي المناهج الدراسية تقليديا والصلة بين المعرفة المحدثة والتدريس أمر بالغ الأهمية.

5-1 إعادة توازن العلاقة بين التعليم والبحث: تتزايد التحديات التي تواجهها الجامعات البحثية الكثيفة بسبب عولمة البحوث، والمنافسة الدولية على الابتكار وتأثير الترتيب الدولي في الغالب على الأساس العلمي، وقد وضعت باستمرار البحوث في جوهر أنشطتها، وقد قامت الجامعات البحثية بتعيين محاضرين رفيعي المستوى وعرضوا مجموعة واسعة من الفرص وأنشطة المنح الدراسية وأبحاث المختبرات، وبالتالي التقليل من عملية التدريس، لهذا تواجه المؤسسات التي تتطلب كثافة بحثية صعوبة الرفع من مستوى التعليم مقارنة بالبحوث : "إن البحوث عادة ما تكون مغلفة المختبرات لغرض توليد المعرفة ونقلها، والتي تفيد في نهاية المطاف سمعة الجامعة، والغرض من التدريس الذي يتم تقديمه هو مسألة نادرا ما تبقى على هامش الأكاديميين ". لكن الضغوط الجديدة تتحدى هذه الجامعات، مما يجبرها على الاقتراب، والنظر في مفهوم جودة التدريس والتفكير في الدعم المؤسسي لزيادة نوعية وأعضاء هيئة التدريس والمناهج الدراسية، لهذا عززت بعض المؤسسات البحثية نقاط قوتها من خلال إعادة توازن نهجها في التعليم(OECD, pp. 28-29).

ترى المؤسسات أن التنافس على أساس البحوث وحده ليس كافيا لضمان أداء وسمعة الجامعة، فهي بحاجة إلى تعزيز الابتكار من خلال تحسين الاتصالات مع البيئة الإقليمية وفهم سياق التسويق. بالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من الطلاب المسجلين لدراسات الدكتوراه لا يستمرون في النشاط البحثي، لهذا فإنهم بحاجة إلى إضافة مهارات توفر لهم تجربة التعلم. (OECD, p. 29)

2-5 **زيادة طلب الطلبة على التعليم الجيد:** يصبح الطلاب على نحو متزايد محركا للتعليم الجيد، ففي البلدان التي بها طلاب ومركز تعليمي معترف به، فإنهم يؤدون دورا نشطا وهيئة محترمة وقوية، إن تيار الاتجاه الدولي المرجح لزيادة الوعي لجودة التدريس يرى أن الطلاب مدعوون للعمل على/ أو تعيينهم كخبراء في التقييم على قدم المساواة مع المراجعين الأقران الأكاديميين، ففي دبلن بمعهد التكنولوجيا، نجد أن الطلاب يخدمون في مجلس التدقيق، ولكن ما يثير المخاوف بشأن التدريس والتعلم هو جودة المحتوى وموقف المعلم.(OECD, p. 29)

6- الحوافز الواجب توافرها لجودة التدريس: تتسم مبادرات التدريس الجيد بالتنوع الشديد سواء في طبيعتها أو في وظيفتها، فبعضها تتخذ مبادرات على مستوى الأساتذة، والبعض الآخر على مستوى الإدارات أو المؤسسات أو البلدان، وتهدف بعض مبادرات الجودة إلى تحسين الطرق التعليمية في حين أن البعض الآخر يعالج بيئة تعلم الطالب (Leprince-Ringuet, pp. 04-05)

يبدو أن مبادرات الجودة الأكثر استخداما حاليا تهدف إلى تعزيز العمل الجماعي بين الطلاب والأساتذة، وثمة نقطة هامة أخرى ينبغي أخذها بعين الاعتبار، وهي أنه من أجل تعزيز تعلم الطلاب، ينبغي ألا يكون تركيز مبادرات التعليم الجيد دائما على الأستاذ، وإنما يجب أن تشمل المؤسسة بأكملها وبيئة التعلم((Leprince-Ringuet, pp. 03-04). لهذا لا بد(OECD, pp. 23-24):

- من وجود إصلاحات جوهرية ترمي إلى تشجيع المؤسسات التعليمية على أن تكون أكثر استجابة لاحتياجات المجتمع والاقتصاد، وهذا يستدعي إعادة تقييم أهداف التعليم العالي، ووضع استراتيجيات حكومية جديدة، فعلى الرغم من أن المؤسسات التعليمية لديها الآن مجال أكبر للمناورة، كما أن لديها مساءلة أكثر وضوحا للمجتمع، فمن المتوقع أن يسهم القطاع الثالث في تحقيق العدالة وضمان الجودة والعمل بكفاءة.
- أن تكون السياسات على نطاق المؤسسة لتشجيع التدريس الجيد نتيجة مبادرات الدولة، كما أن الوضع القانوني الجديد للمؤسسات التي أصبحت جامعات كاملة قد عزز الاهتمام بها وحماية جودة التعليم العالي.
- من توسيع التعليم العالي، غالبا ما يكون على البلد التعامل مع تطور القطاع الخاص، التي يجب عليها تقييم الجودة لحماية المستهلكين ومنع بعض الجامعات من الإضرار بسمعة ونوعية نظام التعليم العالي بأكمله، وعملية تقييم جودة التعليم بها، يتكون من ثلاث مراحل: الترخيص، وإصدار الشهادات والاعتماد.

- على الدول إيلاء مصلحة مباشرة في التدريس الجيد، حيث أنه في معظم الحالات يتم تعيين أعضاء هيئة التدريس من قبل الجامعة وفقا للخطط الوطنية، وقد تقدم لوائح الدولة ترخيص التدريس، حيث ظهرت أسئلة حول فكرة التميز في التدريس، وتقييم وتقدم الطالب والأستاذ، والمهارات التي يحتاجها الأساتذة، ففي هولندا مثلا، وقعت جميع الجامعات اتفاقا في بداية عام 2008، حيث يطلب من أعضاء هيئة التدريس الجدد إظهار مهنية مهارات التدريس، وللحصول على هذه المهارات الأساسية، فإن كل أستاذ معين حديثا يحضر دورات مهنية مقدرة بـ 200 ساعة.
- من تشجع بعض الدول التنافس فيما بين المؤسسات التعليمية، بغية تعزيز المحاكاة، مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز جودة التعليم والتعلم، ويظهر عدد من الاتجاهات في ترتيبات التمويل للتعليم العالي، بالإضافة إلى تنويع مصادر التمويل، فإن تخصيص التمويل العام للتعليم العالي يستهدف بشكل متزايد الموارد القائمة على الأداء، والتمويل والإجراءات التنافسية.
- من التركيز على رأس المال البشري كون له تأثير على جودة التدريس ويشمل هنا المصطلح عددا كبيرا من العمليات والتي تعمل على تجنيد وتطوير ونشر والاحتفاظ وتقييم جودة الأساتذة (Amy M. Hightower, December 2011, p. 10)
- من توزيع الرواتب على الأساتذة وكذلك أنظمة التعويضات والحوافز لما لها من دور فعال في محاولة تحسين جودة التدريس (Amy M. Hightower, December 2011, p. 11)
- من تعزيز التفاعلية والتعلم الفردي للطلبة وإشراكهم في التعليم من خلال العمل الجماعي والتعاون والتفكير والدعم اللازم لتعزيز الأنشطة وإدراج واستخدام المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات في الفصول الدراسية (OECD, 2016, p. 09)

7- دعم احتياجات جودة التدريس من طرف المؤسسات التعليمية:

7-1 **الغرض التربوي**(OECD, pp. 30-31):

- لدى بعض المؤسسات التعليمية رؤية واضحة عن البرامج التي ينبغي أن تقود الطلاب، وهي تبني استراتيجية تربوية تشمل مجموعة من الإجراءات التي تخدم الأهداف التعليمية للمؤسسة، والاستثمار في الجودة قد يعني مواءمة أعضاء هيئة التدريس مع الملف التعليمي لاحتياجات البرامج، لهذا لا بد أن تكون المحاضرة قائمة على الانضباط من قبل الأكاديميين مع ارتفاع الكفاءة في هذا المجال، ومن الصعب تعيين أساتذة على برامج جديدة أو لجمهور

معين مما يجعلهم لا يشعرون بالراحة في بعض الأحيان، كما تعتقد بعض المؤسسات أن فشل عملية التوظيف بسبب بعد موجود ضمن معايير اختيار دقيقة.

- تميل المؤسسات إلى مراجعة مدى فعالية التدريس في تحصيل الطلبة بشكل أوثق، وقد قاموا بتحسين مدخلات التدريس، مما يضمن جودة بيئة التعلم، وتحسين عملية التعلم وإيلاء الاهتمام لقيمة نتائج التعلم، علاوة على ذلك، فهي تتناول أهمية التدريس لأنهم يدركون أن التدريس الفعال ليس بالضرورة أنه سيكون مناسبا للخريجين، وقد فحصت المؤسسات النتائج المتوقعة من البرامج، وهكذا قام البعض بتعديل المحتوى والتنظيم بشكل شامل، من أجل توفير المزيد من الفرص للخريجين لأنها تدخل سوق العمل وتطوير وتوسيع الشخصية.
- التدريس في التعليم العالي هو عملية ديناميكية، خصوصا مع تغيير ملامح الطلاب والأساتذة في بيئة أكثر تعقيدا وغير مستقرة على الإطلاق، قد تكون المؤسسات التعليمية الكبيرة ومتعددة الإدارات أكثر جذبا في دعم طموح التعليم الجيد، مثلا سياسة جامعة مونتريال التي تهدف إلى تقييم البرامج وإلى تحسين أهمية التدريب ولا سيما على المستوى الأكاديمي أو الانضباطي، وحتى على المستوى المؤسسي، وعلى الصعيد الاجتماعي تتمتع الجامعة بممارسة متينة لتقييم البرامج حيث تقدم الجامعة مجموعة واسعة من البرامج، كما تواجه جامعة مونتريال عددا من التحديات بالخصوص الجامعات الناطقة بالفرنسية التي تقع في مدينة متعددة الثقافات، بما في ذلك الانفتاح الدولي للبرامج، والطبيعة بين الثقافات والبرامج التي تؤثر في الأحكام وتعيين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، تحديات الاتصالات فيما يتعلق بالكفاءة اللغوية، واكتساب المهارات التكنولوجية والمهارات الشفوية، توفر الجامعة التدريب في كل التخصصات تقريبا، ولذلك فإن سياسة التقييم المؤسسي تشكل استمرارا طبيعيا للممارسات السابقة ويؤكد رسميا الجهود التي تبذلها الجامعة في هذا المجال.

7-2 معرفة الأستاذ بالمهارات التعليمية: تعزيز المعرفة ومهارات الأستاذ، وهذا من أجل معالجة نقاط الضعف في مهارات ومعارف الأساتذة الوافدين، كون شهادة الأستاذ هي عملية رسمية، وعلى الرغم من أهميتها باعتبارها وثائق تفويض مرجعية مطلوبة لدخول مهنة التدريس إلا أنه لا بد من وجود دورات دراسية كونها تسهم في جودة الأستاذ (Amy M. Hightower, December 2011, pp. 08-09;12)، ويبرز هنا الانشغال الرئيسي بشأن النوعية المتأصلة للأساتذة قبل التعيين، بالنسبة للكليات و المؤسسات التعليمية المكثفة و المهنية العالية، فإن الكفاءة الأكاديمية ليست معيارا كافيا؛ فإنها لا تضمن أن أعضاء هيئة التدريس لهم مستوى الالتزام الشخصي بقيم المؤسسة و أهدافها التعليمية. كما تستعين المؤسسات بأنواع مختلفة من أعضاء هيئة التدريس، ومعظمهم من عالم الشركات ولهم تعليم بدوام جزئي؛ لهذا بدأت بعض المؤسسات بإصلاحات محددة لضمان جودة الأساتذة الجدد ورفع مستوى مهاراتهم التربوية والتعليمة(OECD, p. 31). كما يركز

الأساتذة باستمرار أن أكبر حاجز هو عدم توفر الوقت اللازم للتخطيط، وارتفاع مستوى الإجهاد في التدريس(Shaddock, 25 & 26 june 2007, pp. 01-12).

تتمثل إحدى الاستراتيجيات المحتملة لتحسين برامج إعداد الأساتذة في زيادة البحوث المتعلقة بإنجاز الطلبة بهدف تحديد أنواع التدريب وربطها بالإنجاز والمكاسب(Amy M. Hightower, December 2011, pp. 08-09).

في جامعة ناسيونال ديل نورديست (الأرجنتين)، (The UniversidadNacionaldel Nordeste (Argentina)كشفت التقييمات الذاتية المؤسسية الأولى عن ضعف كبير فيما يتعلق بتدريب الأساتذة، حيث أنشأت الجامعة برنامجين لتعزيز التدريب المستمر (مفتوح لجميع الموظفين من الدورات والتخصصات ودرجة الماجستير في التدريس): وبرنامج التعليم المستمر للأساتذة وبرنامج تغيير المناهج الدراسية (ويشمل هذا الأخير الابتكارات التعليمية، وطرق جديدة للتدريس وتقييم التعلم)، حيث البرامج قد حسنت كثيرا من تدريب الأساتذة، إذ حضر أكثر من 500 1 أستاذ دورات متخصصة للتعليم الجامعي(OECD, pp. 30-31)

3-7 الدعم المؤسسي(OECD, pp. 32-33): قد يساعد الدعم المؤسسي للتعليم الجيد، المؤسسات على مواجهة التحديات المقبلة فيما يتعلق بالتعليم، ويمكن اعتبار التعليم الجيد سمة مميزة تسهم مجملها في جودة المؤسسة، جنبا إلى جنب مع السمعة العلمية ونوعية بيئة التعلم، والطلاب وأصحاب العمل، ومعدل إدراج الوظيفة في السوق واقتناء المهارات المرنة. تبنت بعض المؤسسات مجموعة واسعة من الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز جودة التدريس، حيث عملت على إيجاد مزيج من المهنية ودورات التنمية، وتقديم المشورة التربوية وتقييم البرامج، حيث ينظر إليها على أنها مجموعة واعدة من الأدوات لتعزيز عملية التدريس، هذه المؤسسات يفترض من خلال سياستها القوية أنها تشجيع التدريس الجيد ومن المرجح أن تعزز نتائج التعلم، على سبيل المثال جامعة اسطنبول التقنية (The Istanbul TechnicalUniversity) استأجرت شركات الاعتماد الأجنبية لفحص نوعية البرامج.

لا يكفي مجموع المبادرات الفردية التي يتخذها المدرسون لتحسين شامل لجودة التدريس، فالمؤسسة التعليمية يمكن أن تكشف وتعزز الممارسات الجيدة وتوسيع نطاقها عبر الإدارات، و التفكير في الدعم الفعال لمطابقة توقعات الأساتذة مع توقعات الطلاب، كون التعليم الجيد هو عملية مستمرة يتعلم من خلالها الأساتذة ويحسنون مهاراتهم، إذ أن جودة التدريس تعزز وترتبط بالجودة الشاملة للمؤسسة التي تضم العديد من المكونات الأخرى مثل جودة البحث و ما إلى ذلك، مثلا جامعة شيربروك(The University of Sherbrooke)، اتبعت ثلاثة عناصر لسياسة تعزيز جودة التدريس: تقدير التعليم، وتقييم الدورة، والتدريب التربوي للمحاضرين أو الموظفين.

8- التجارب الدولية والجزائرية في تطبيق برامج ومعايير واستراتيجيات جودة التدريس والبحث: علم المكتبات والمعلومات أنموذجا: حسب الدراسة التي أجريت من طرف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) شملت (29) مؤسسة للتعليم العالي من (20) بلدا وهي: (كندا-إسبانيا-اليابان-أستراليا-الهند-الولايات المتحد الأمريكية-الأرجنتين-المكسيك-المملكةالمتحدة-بلجيكا-إيرلندا-الدنمارك-فنلندا-روسيا-ليتوانيا-ألمانيا-تركيا-سويسرا-فرنسا-هولندا)، كانت حسب التخصصات التالية: 1/ إدارة الأعمال: مؤسسات بها أكثر من (40 ٪) من الطلاب الذين يدرسون في هذا المجال-2/ التكنولوجيا: المؤسسات التي لديها أكثر من (50٪) من الطلاب في الهندسة والمهنية-3/ الصحة والعلوم: مؤسسات بها أكثر من (40 ٪) من الطلاب في العلوم الأساسية أو الصحة-4/ العلوم الإنسانية: مؤسسات بها أكثر من (40٪) من الطلاب الذين يدرسون العلوم الاجتماعية، والفلسفة، التاريخ، الأدب، اللغويات أو التعليم-5/ الاقتصاد والقانون: المؤسسات التي تضم أكثر من (55 ٪) من الطلاب في الاقتصاد أو القانون.

قدمت كل منها ثلاث مبادرات تعليمية عالية الجودة، تختلف المؤسسات التي تمت دراستها من حيث الحجم -عدد الطلاب-، ما يقرب من(500 1) إلى (000 50) طالب بدوام كامل، وعلى الرغم من أن المؤسسات لديها علاقات متنوعة مع حكوماتها الوطنية، فإن معظمها تعتبر نفسها مستقلة، وقد صنفت المؤسسات مستوى الحكم الذاتي على ستة عناصر مختلفة: تصميم البرامج، تنفيذ البرامج، تقييم نتائج البرامج، تجنيد الأساتذة، والتقدير على الرواتب والمكافآت للأساتذة، وتقييم الأساتذة، وتم تصنيف مبادرات التعليم الجيد على أساس (OECD, pp. 12;18-19):

- السياسة المؤسسية وضمان الجودة: (تصميم السياسات-دعم التنظيم والنظم الداخلية لضمان الجودة)
- رصد البرنامج: (تصميم البرامج وتنفيذها-تقييم البرامج)
- دعم التعليم والتعلم: (الوعاء التربوي-دعم التعليم وبيئة التعلم-التعليم المستمر للأساتذة-دعم الطالب-دعم تعلم الطالب)

تم التوصل إلى النتائج التالية (OECD, p. 22):

- يشكل قطاع التعليم العالي عنصرا هاما من عناصر الناتج القومي الإجمالي كمؤشر للتنمية الاقتصادية، كما هو الحال في أستراليا على سبيل المثال، قامت الجامعات ببناء ثالث أكبر صناعة تصدير في أستراليا خدمات التعليم-في العقدين الأخيرين.
- البلدان التي تواجه صعوبات متكررة فيما يتعلق بنوعية التعليم على سبيل المثال البطالة بين الخريجين، من المرجح أن تشهد نقاشا حيويا حول نوعية وفعالية التعليم، وقد عانى النظام الجامعي الهولندي من انخفاض معدلات التخرج ومعدلات الإكمال الطويلة في العديد من المجالات الأكاديمية، لهذا قرر مجلس الجامعة تصميم نهجا مزدوجا:

أحدهما هو تحقيق المزيد من الصرامة في برامج البكالوريوس، والآخر الاستثمار في مهنية أو احترافية أعضاء هيئة التدريس بالجامعة.

- أن مدراء المدارس والجامعات لمنطقة كبيك هدفهم هو ضمان المؤسسة لتقييم البرنامج، ويعتمد بروتوكول تقييم المؤسسات لديها بعض الفرضيات لتصميم الحلول واقتراح الدعم المؤسسي.
- روسيا، تزامن تقييم أداء الأستاذ مع تحول الدولة، فكلية الاقتصاد العليا هي نوع جديد من الجامعات في عام 1995، تعمل على تقييم الأساتذة، وتؤكد من جديد مبادئ الجامعة، ومنها: المعرفة الاجتماعية والاقتصادية؛ متعددة التخصصات، سد الأنشطة التعليمية والبحثية؛ ربط عملية التعلم بإصلاحات عملية؛ والمشاركة في التنمية الإقليمية، كانت واحدة من أولى الجامعات الروسية لتقديم نظام تقييم الأستاذ.

نجد أن جامعة برلين الحرة تم تطوير أداة تقييم للدورات الأكاديمية، بحيث يطلب من الطلاب تقييم تأثير كل دورة على الكفاءات التي اكتسبوها وهذه التقييمات تستخدم لتقييم كل دورة، ويتم الحكم على فائدة الطلاب من الدورة الأكثر أهمية من خلال حبهم للمحاضر،وحتى تكون الدول قادرة على المنافسة، لا بد من تقييم الأستاذ كونه عنصر أساسي في جودة التدريس، وتشير البحوث الأكاديمية أنه على الأستاذ عدم البقاء لفترة أطول في الفصول الدراسية(Amy M. Hightower, December 2011, p. 14) وهذا طبعا من جانب الإرهاق.

كما أن مشروع تيمبوس(TEMPUS)، من المشاريع الأوروبية الذي يهدف إلى تحقيق نوعية وطنية من أجل تحقيق الفعالية والدروات لتطوير الموظفين (TEMPUS European Commission, 2009, p. 43) ، إن هدف المنظمة الأوروبية توفير جودة عالية للتعليم العالي، وقد شاركت النظم والمؤسسات في هذه الحملة، سواء بشكل فردي وبالتعاون، ولكن لم يتم التوصل إليها بشكل كامل، ولكن فلسفة الاتجاهات الأخيرة المتوجهة نحو التعليم المفتوح عبر الإنترنت، وهي تعود لحركة الجامعة المفتوحة، فالتكنولوجيات سعت لتوسيع نطاق التعليم العالي من خلال إنشاء فرص تتميز بمبادئ المساواة والتنوع والجودة والكفاءة، و لكن في المقابل أجد أن التقنيات الرقمية لا تشكل بالضرورة تعزيز جودة التدريس، ولكن لا بد من جودة المحتوى، ولكن تبقى التقنيات الرقمية عاملا محفزا من أجل تعزيز الجهود المبذولة لتدريس وتركيز الطالب، ويمكن أن تتيح فرصة للاستفادة من مجموعة واسعة من المواد المتنوعة، التي يمكن أن تحسن نوعية المناهج الدراسية (Benstaali, January 31st, 2014, p. 18)

يتعلم الطلاب بفضل طرق أسرع من خلال وسائل الإعلام التفاعلية التي تتضمن الصور والرسومات والفيديو وعناصر الصوت، البعض الآخر يفضل نص ثابت والأرقام والتكنولوجيا في القاعات والمدرجات، يمكن أن تجمع بين كل هذه التجارب التعليمية وتحسن فعالية التعلم (Benstaali, January 31st, 2014, p. 18).

تشرع الحكومات في جميع أنحاء أوروبا في مسارات مختلفة لضمان ارتفاع نظم التعليم لديها والاستجابة بشكل فعال وبصورة كافية لمختلف الإقتصادات والمطالب المجتمعية والمنافسة العالمية، فالحكومات تعمل على نحو متزايد بتنفيذ سياسات تهدف إلى تصميم مشهد متماسك ومؤسسات تكميلية ومتعاونة ومتنوعة، كون التعليم العالي التقليدي لم يخدم أبدا جميع فئات المجتمع، مع وجود قيود المال والوقت، والمكان التي تمنع الأساتذة من المشاركة في التعليم العالي، وطموحات أوروبا هو الاتجاه نحو المعرفة الكثيفة واقتصاد يتوفر على تواتر القوى العاملة عالية المهارة، وسيتطلب ذلك تغيرات واحتياجات من هذا النوع من التعليم، إذ تعمل الرؤية الأوروبية من خلال الوصول إلى هدف جديد في سياق دولي من خلال (Benstaali, January 31st, 2014, pp. 19-21-26):

- تطوير التعليم العالي الأوروبي لجذب الطلبة والشركاء الدوليين، وإضفاء الطابع الدولي على الطالب، وتطوير الشراكات مع المؤسسات الرائدة في جميع أنحاء العالم، إذ لم يعد الاعتماد على المزيد من الطلاب الدوليين المسافرين إلى أوروبا وإنما فتح فرص تعليمية محلية حتى لا يتم المخاطرة بهجرة الأدمغة، أي تطوير التعليم العالي الأوروبي كعلامة تجارية قوية لضمان بقائه على القدرة التنافسية.
- زيادة التعاون على الصعيدين المحلي والعالمي فتوافر موارد التعليم الجيد على نطاق واسع والقدرة على التكيف وتخصيص هذه الموارد لظروف محددة، حيث تشهد أوروبا تطورات جديرة بالاهتمام بما في ذلك المعهد الفيدرالي السويسري للتكنولوجيا بالوزان (SwissFederal Institute of Technology in Lansanne's) ، في المقابل مبادرة البلدان الإفريقية الناطقة بالفرنسية، البوابة الإنسانية ميريادا (Miriadax's) مع أمريكا اللاتينية والعولمة المفتوحة (Globalizing open uped) الذي يشترك فيها الإتحاد والرابطة مع المؤسسات الإفريقية والآسيوية من اجل المبادرات بإفريقيا وآسيا، كما أن المشروع التجريبي الممول من الإتحاد الأوروبي سيوفر منصة لاستضافة الدورات التدريبية عبر أوروبا وبلغات متعددة لتعزيز جودة التدريس عبر الثقافات، وربما تعزيز اللغات الأقل استخدما. أما على المستوى المحلي الأوروبي فإن الأساليب الجديدة للتعليم والتعلم تتيح فرصا للوصول إلى المستوى المحلي للمجتمع ومن الأمثلة على ذلك مختبرات التصنيع (Fabrication laboratory) الذي بدأ في 2002 بمعهد ماساتسوستش للتكنولوجيا ويمكن العثور عليه الآن في جميع أنحاء اوروبا، فالمختبرات توفر مساحة عامة مفتوحة للجميع لإستخدام التكنولوجيا الرقمية، (طابعات ثلاثية الأبعاد، المختبرات الإلكترونية، الليزر القاطع، ..إلخ). كما توفر إمكانية الوصول إلى التعليم في الورش العمل و الإنتاج التعاوني والتعلم والتواصل الشبكي.

- توفر أوروبا الأطر الوطنية من خلال مخطط العمل المؤسسي، إذا تعمل على نهج استراتيجي لإدماج أساليب جديدة للتعلم والتدريس في برامجهم التعليمية، وعموما تميل المبادرات إلى أن تكون على نحو مخصص ومن قبل الأفراد الذين لديهم مصلحة في استخدام التكنولوجيات الجديدة.

الدراسة الميدانية

9- منهجية الدراسة وإجراءاتها:

9-1 مجتمع الدراسة: تمثل مجتمع الدراسة في أساتذة والبالغ عددهم (33) وطلبة قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة (الجزائر) وبلغ عددهم الكلي (790)، من أجل اعتبارها نموذج مصغر عن مؤسسة كبرى وهي الجامعة الجزائرية.

9-2 منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات: من أجل الوصول للنتائج مرضية استخدمنا المنهج الاستدلالي من أجل البرهنة والذي بدأناه بقضايا مسلم بها، وسرنا نحو قضايا أخرى نتجت عنها بالضرورة، أي الاتجاه من قضايا بسيطة ثم تركيبها بعضها مع بعض حتى يتم الوصول إلى قضايا أكثر تعقيدا، حيث استخدمنا التسلسل المنطقي المنتقل من مبادئ أو قضايا أولية إلى قضايا أخرى تستخلص منها، كون النظام الاستدلالي يقوم على أساس متصل من الموضوعات غير القابلة للتحديد، من أجل تركيب موضوعات جديدة موجودة منطقيا (بدوي، 1977، الصفحات 82-84؛121)، كما استخدمنا أداة جمع البيانات الممثلة في الملاحظة بالمشاركة، كوننا ضمن عينة الدراسة.

10- جودة التدريس بعلم المكتبات والمعلومات بالجزائر: التحديات والاحتياجات: انضمت الجزائر منذ سنة 2004، إلى إصلاح التعليم العالي الدولي، عملية بولونيا المعروفة في الجزائر باسم إصلاح ل م د، فقد آثار هذا الإصلاح صعوبات كثيرة في الآونة الأخيرة، حيث أطلق التعليم العالي الجزائري سياسة لضمان الجودة وهذه العملية يجرى تنفيذها حاليا، تحاول البلد الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية و الاقتصادية، ودعم جهود التنمية وتسهيل التكيف نظام التعليم العالي الجزائري مع المستوى الدولي من حيث الجودة، في الواقع هناك العديد من الأسئلة تجول بخاطر أصحاب المصلحة الداخلين (الإدارة، الطلاب، المحاضرين)، وأصحاب المصلحة الخارجيين بما في ذلك أصحاب العمل والجمهور العام، ولم يتم الإجابة عنها لحد الساعة، هل نجح نظام ل م د؟. (Nabil, 2013, pp. 103-127)

على الرغم من توسع مؤسسات التعليم العالي بالجزائر بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، فإنها لم تواكب الطلب المتغير من رأس المال البشري، ونتيجة لذلك تعاني البلاد من زيادة مزمنة في العرض الجامعي في حين يعاني من نقص في العاملين ذوي المهارات التي يسعى إليها أصحاب العمل في السوق، هذا ما جعل الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر تجلب عمال

عاديين من وطنهم في حين أن السكان المحليين ليس لديهم المهارات اللازمة مما يعزز قائمة العاطلين عن العمل (Djillali, 2013, pp. 361-367)

كانت الخطة الإستراتيجية الخماسية 2009/2005 لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وضع جامعة الجزائر في تناغم مع نظام التعليم العالي الدولي، وهذا من خلال توسيع البنية التحتية لشبكة التدريب مع دعم جودة التدريس من خلال إدخال إدارة جديدة داعمة لتنفيذ عملية الإصلاح على أوسع نطاق، من أجل تحسين جودة التدريس تم الاهتمام بالنقاط التالية (ZERAI, 2011, pp. 01-07):

- تطوير البنية التحتية والتوسع في شبكات البحث الأكاديمية.
- أمن الكمبيوتر.
- استخدام التكنولوجيا الحديثة في إنتاج المحتوى.
- شبكات البحث الأكاديمية وتطبيقاتها في التعلم الإلكتروني، المنصات الافتراضية.

1-10 تخصص علم المكتبات والمعلومات بالجزائر: يعد تخصص علم المكتبات والمعلومات بالجزائر، كأي مجال معرفي ينطوي تحت قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وتخصصات علم المكتبات والمعلومات بالجزائر نجدها موزعة جغرافيا تحت ثلاثة أقسام كبرى قسم بالجزائر العاصمة والذي أفتتح سنة 1975، والقسم الثاني أفتتح سنة 1982 بولاية قسنطينة والتي تقع في الشرق الجزائري، والثالث بولاية وهران والتي تقع في الغرب الجزائري والذي أفتتح عام 1984 (Behdja, 1989, p. 05)، وتأثر هو الآخر بعملية الإصلاح التي مست القطاع، حيث ارتكزت على العناصر الآتية: (TEMPUS European Commission, 2009, p. 04)

- تحديث تكييف وارتقاء برامج التعليم المختلقة عن طريق إدخال عدة عناصر من بينها تكنولوجيا المعلومات.
- توسيع المحتوى.
- رفع مستوى العمل للأساتذة والطلاب.
- وضع تخطيط جيد للهيكل من حيث التركيز على الدورات المهنية.
- حيث تحولت المكتبات ومراكز المعلومات كمراكز لموارد المعرفة، بسبب الاتجاهات الجديدة، من حيث وجود خدمات افتراضية مثل: المدونات، وغيرها من أدوات الويب 2.0 لتكون أكثر ملاءمة للمستخدمين، وتسهيل الخدمات الافتراضية من خلال تقاسم الموارد الإلكترونية جنبا إلى جنب مع نمو المتغيرات ومبادرة الوصول الحر، والمستودعات المؤسسية، وتطور الممارسات الحديثة وقواعد البيانات والوسائط الإلكترونية وتصميم صفحات الويب وموارد الإنترنت وإدارة المحتوى الرقمي.

كما يعد **قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية بجامعة وهران 1** أحد الأقسام الخمسة الكبرى، التي هي موجودة ضمن كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية: (1/ قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية، 2/ قسم الإعلام والاتصال، 3/ قسم التاريخ وعلم الآثار،4/ قسم الحضارة الإسلامية، 5/ قسم العلوم الإسلامية)، ويقع قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية في مجمع يضم قسمي التاريخ وعلم الإعلام والاتصال زائد السنة الأولى جذع مشترك، ويضم القسم 33 أستاذ حسب الجدول أدناه:

جدول –01–: خاص برتب الأساتذة لقسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية

رقم	الرتبة	العدد	النسبة المئوية
01	أستاذ التعليم العالي	02	06.06
02	أستاذ محاضر –أ–	13	39.39
03	أستاذ محاضر –ب–	08	24.24
04	أستاذ مساعد –أ–	09	27.27
05	أستاذ مساعد –ب–	01	03.03
المجموع		**33**	**99.99**

علما أن العدد الموجود أعلاه يقوم بتدريس وتأطير الطلبة للتخصصات الآتية: المصدر: (فغرور، 2018، ديسمبر، صفحة 06)

الجدول –02–: يوضح عدد التخصصات والطلبة بقسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية

رقم	المستوى	التخصص	العدد	النسبة المئوية
01	سنة ثانية ل م د	علم المكتبات	244	30.88
02	سنة ثالثة ل م د	علم المكتبات والمعلومات	123	15.56
03	سنة ثالثة ل م د	تنكلوجيا المعلومات والتوثيق	50	06.32
04	ماستر 2	علم الأرشيف	68	08.60
		تكنولوجيا وهندسة المعلومات	30	03.79
		تسيير ومعالجة المعلومات	41	05.18
		إدارة المؤسسات الوثائقية والمكتبات	48	06.07
05	ماستر 1	علم الأرشيف	41	05.18
		تكنولوجيا وهندسة المعلومات	41	05.18
		تسيير ومعالجة المعلومات	47	05.94
		إدارة المؤسسات الوثائقية والمكتبات	45	05.69
06	طلبة الدكتوراه 1	//////////////////////////////////	12	01.51
المجموع			**790**	**99.90**

الجدول –03–: الهياكل البيداغوجية لمجمع العلوم الإنسانية

الهياكل	مدرجات	قاعات الدروس	قاعات التطبيقات	قاعات الاجتماعات	قاعة المحاضرات	قاعات الإعلام الآلي	فضاء الإنترنت	ميدياتك	استديو للتصوير	قاعات الدكتوراه
العدد	04	/	16	1	01	04	02	01	01	03
طاقة الاستيعاب	1009	/	800	/	60	80	24	60	20	36

المصدر:(فغرور، 2018، ديسمبر، صفحة 08)

قراءة في الأرقام– تحليلها وتأويلها–:

ما يلاحظ في الجداول أعلاه أن طاقة الاستيعاب هي قليلة وأن عدد الأساتذة هو قليل أي قلة التأطير، وهذا كله يتسبب في مشاكل، مما ينتج عنه عدم الوصول إلى جودة التدريس، هذا إذا علمنا أن مجمع العلوم الإنسانية ككل يضم 2981 طالب أي أن نسبة التأطير تكون 30 طالب لكل أستاذ وهي ضعيفة، و04 مخابر بحثية من بينها مخبر في تخصص علم المكتبات وخمس مجلات علمية، و 06 مشاريع بحث بصيغة (PRFU ; CNEPRU) بقسم علم المكتبات (فغرور، 2018، ديسمبر، صفحة 05؛18؛23)كما هناك مجهودات من حيث تسيير الوسائل العامة والصيانة وتسيير الموارد البشرية ومقتنيات المكتبة، كونه جانب مهم من أجل توفير كافة الظروف الحسنة للحياة الإدارية والبيداغوجية للموظفين، الأساتذة والإداريين والطلبة، وفي هذا الصدد نجد الإنجازات حسب الأولويات منها (فغرور، 2018، ديسمبر، الصفحات 25–28):

- توصيل شبكة الإنترنت بالألياف البصرية لمجمع العلوم الإنسانية بتدفق 08 جيغا.
- إنجاز مبنى خاص بتكوين طلبة الدكتوراه تحت مسمى المدرسة الدكتورالية.
- صيانة الأبواب والمقاعد الخاصة بالمدرجات وإعادة طلائها.
- 37 ترقية لأساتذة كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية بعنوان سنة 2018.
- 06 ترقيات للموظفين الإداريين التقنيين وأعوان المصالح.
- 499 نسخة مقتناة لتخصص علم المكتبات باللغة العربية 173 باللغة الأجنبية.

11– النتائج ومناقشتها:

نجد من خلال دراستنا لجودة التدريس بقسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية أننا توصلنا لأهم النتائج وهي كالآتي:

إذ على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الجامعة والكلية على وجه الخصوص، من أجل توفير الظروف الحسنة للوصول إلى تحسين جودة التدريس، إلا أننا نجد أن قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية مازال يحتاج إلى مجهود أكبر من حيث عدد الأساتذة مقابل التعداد الضخم للطلبة، علما أن حجم التأطير ناقص جدا، لهذا فإن المعادلة من أجل الوصول لجودة

التدريس تحتم علينا أن يكون هناك عدد كبير من الأساتذة من أجل ضمان الجودة، هذا من جهة ومن جهة أخرى لا بد من توفير الأطر من أجل تحسين المستوى بالخارج بالنسبة للأستاذ، كما أننا نجد عوائق تجعل مثل هذا الأمر عقبة وأبرزها :

- **التحديات والاحتياجات المالية:**

التحدي الرئيس الذي يواجه تخصص علم المكتبات بالجزائر وقطاع التعليم العالي بالجزائر عموما، هو كيفية التوفيق بين الاحتياجات والوصول إلى جودة أعلى في التدريب أمام عالم متغير، الذي تميز بظهور مجتمع المعرفة وانفجارها، علاوة على ذلك فإن أحد التحديات الاستراتيجية، هو التدريب على مستوى عال لأعداد كبيرة من الأساتذة (TEMPUS : European Commission, 2009, p. 16)

حيث كفاءة إنفاق المال العام منخفضة بالنسبة للبحث العلمي، والتوسع الكمي في نسبة التحاق الطلبة يقابله عدد غير كاف من المحاضرين، أضف إلى ذلك معدل فشل الطالب وانخفاض مستوى الشهادة أو درجة الالتحاق الدولي كون الجامعة الجزائرية صنفت ضمن أضعف الجامعات، ولا يمكن أن يقتصر الإنجاز على الأدلة المادية الممثلة في أرقام التسجيل والإقامة وقدرات الخدمات الجامعية وما إلى ذلك، ولكن يجب أن تمتد إلى جوانب أخرى مثل علم التربية والتقييم للبحوث العلمية حيث أداء الجامعة من خلال قدرة خريجيها على دخول سوق الشغل بنجاح، كما يقابلها أيضا برامج التكوين والتدريب اللذان عفا عليهما الزمن، إذ غالبا ما يقاس التدريب من خلال تطابق الكفاءات الطلابية والمعرفة التي تنتجها الجامعة ومطالب الوظائف المتاحة في عالم العمل(Nabil, 2013, pp. 103-127).

الشاغل الرئيس للدولة هو تلبية الطلب الاجتماعي المتزايد، مما أدى إلى تثمين الأهداف الكمية للالتحاق الجماعي، وعقد الجامعة رهن سياسة إدارة التدفقات، وبالتالي فإنها تواجه حاليا مشكلة الجودة الأكاديمية، وفي المقابل الضغط المتزايد على سوق العمل وارتفاع نسبة البطالة وهذا يوضح بوجود علاقة قوية بين المستوى التعليمي ومعدل البطالة؟ (Nabil, 2013, pp. 103-127)

تواجه الجامعة الجزائرية صعوبة مزدوجة وهو عدم التوفيق بين البطالة الضخمة للخريجين ونقص العمال المهرة في بعض القطاعات، وهذا بسبب قطيعة البرامج التعليمية وسوق العمل، فعدم كفاية البرامج التعليمية يرجع إلى حقيقة أن الجامعة الجزائرية ليست مفتوحة على بيئتها الاقتصادية والاجتماعية وهذا الوضع له عواقب سلبية على نوعية التعليم والتنمية الجامعية؟(Nabil, 2013, pp. 103-127)

لهذا لا بد من تعزيز اللامركزية والتحرك نحو الاستقلال الذاتي الحقيقي، والهدف الرئيس هو إنشاء نظام ذو جودة عالية من حيث التدريب والبحث، وقد قدمت الحكومة الجزائرية طوال الوقت جهودا كبيرة مما أدى إلى تمديد شبكة الجامعة وتدريب

مئات الآلاف من الأساتذة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة على حد سواء كما ونوعا (TEMPUS European Commission, 2009, p. 16)

أما فيما يخص المسائل المتعلقة بتنمية الإنسان كمورد بشري فإنه يجب اتخاذ خطوات لتعزيز ذلك عن طريق (TEMPUS European Commission, 2009, pp. 16-17):

- إتباع سياسة توفير خدمات جذابة.
- إنشاء آلية بسيطة مع التحفيز لتعيين الباحثين.
- إنشاء الموارد التنظيمية والمادية.
- تشجيع التدريب المستمر للأساتذة والموظفين والباحثين في مجال عملهم وضمان الجودة للممارسات الجيدة.
- توفير المزيد من مرافق البحوث في المختبرات.
- توفير المزيد من الدعم لدراسات الدكتوراه.
- توفير المزيد من التدريب الأساسي في مجالات العلوم والتكنولوجيا.
- تكريس مبدأ الاعتراف للتحصيل المهني كمؤهلات لمعيار الوصول إلى الدراسات العليا.

- أن كلا من الأستاذ والطالب يتخبطون في ضيق من حيث الوضعية والظروف التي لا تسمح لهم بممارسة مهامهم على أكمل وجه، وهذا ما تبرزه الاضطرابات المتكررة لقطاع التعليم العالي عموما وهذا من خلال وجود عدة إضرابات تتخلل السنة الجامعية.
- غلق بعض المختبرات العلمية نظرا لعدم تقديمها نتائج وأعمال تبرر مواصلة بحثها العلمي.
- توحيد مناهج التعليم على مستوى الجامعات الوطنية، ولكن هناك خلط أو تكرار أو نقص في بعض المقررات الدراسية.
- تقديم وعود دورية حول الإصلاحات ومحاربة كل ما يعرقل السير البيداغوجي والعلمي لمرافق الجامعة، إلا أننا نجدها لا تتجسد على أرض الواقع.
- الراتب الذي يتقاضاه الأستاذ الجامعي مقابل الظروف المعيشية حالت دون بذله مجهود أكبر في الاجتهاد وتطوير كفاءته العلمية.
- البنية التحتية الهشة لبعض المنشئات الجامعية طرحت مشكل من حيث الصيانة وهدرها للمال العام على الرغم من حداثة بعض البناءات، كل هذا أثر بشكل عام على مردودية التدريس.
- تكلفة بعض التجهيزات والبرمجيات الضرورية في عملية التدريس داخل القاعات.

- نقص عملية التقييم الذاتي من حيث الأساتذة والمؤسسة ككل.
- ضغط عدد الطلبة داخل قاعات الدرس أثر على نتائج المردود العلمي.

12- التوصيات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم التوصيات الآتية:

- توفير البنية التحتية المتمثلة في الهياكل القاعدية أي الأبنية التي تتوفر على المعايير الدولية مع تجهيزات تحتكم إلى مواصفات دقيقة تتناسب واحتياجات الفصول والطلاب.
- توفير الموارد المالية اللازمة التي تجعل كل من الأستاذ والطالب لا يتخبطون في أمور تبعدهم عن الاهتمامات العلمية- الأكاديمية.
- تحسين نوعية هيئة التدريس من خلال وضع مقاييس علمية دقيقة، أي أن أول توظيف للأستاذ بالجامعة لا بد أن يمر عبر مراحل من خلال الامتحان الكتابي والمقابلة.
- توفير مختبرات بحث مجهزة بأدوات تقنية تلبي احتياجات الطالب والأستاذ.
- ينبغي إنشاء المركز الوطني للتعليم والبحوث للتخطيط والتنسيق والبرامج التعاونية، مثل تبادل الخبرات للأساتذة وبرامج التعليم المستمر. وعقد اتفاقيات دولية مع جامعات متطورة من حيث التركيبة العلمية للمورد البشري، الذي سوف يساهم بشكل فعال في تحسين مستوى الطالب وتعزيز القدرات الفكرية والبحثية للأستاذ، أي الاعتراف باستمرار بمرافق التدريب في مجال التعليم.
- تحديث المنهج الدراسي الخاص بعلم المكتبات على جميع المستويات بانتظام، أي وضع برامج علمية تتناسب وسوق الشغل، مع إيجاد مناهج أكثر كفاءة ودقة من حيث محتواها وفعاليتها الميدانية، دون أن ننسى أن مشاركة الطلبة أمر أساسي في تصميم المناهج الدراسية، والتنمية وإجراءات ضمان الجودة.
- يجب أن تكون الندوات والدروس والواجبات متكاملة بشكل فعال من خلال فتح منصات تعليمية عن بعد، من أجل دمج التكنولوجيا في التعليم، والابتعاد عن الأسلوب التلقيني.
- إعطاء أولوية أكبر للبحوث الميدانية وتفعيلها من أجل التشجيع على الإبتكار، أي تحسين نوعية البحوث مع توفير علماء موهوبين من أجل تقديم المساعدات.
- ضمان تقديم جودة التدريس يتطلب تكلفة مالية، كون الأزمة الاقتصادية ومحدودية الموارد المالية المتاحة يجعل من الأهمية بمكان التركيز على الاستثمار في المناطق التي تجني معظم العائدات، والممولون من القطاعين العام والخاص،

ملزمون بالترويج لجودة التدريس بنفس الالتزام الذي يستثمرونه في البحث، فكلاهما حيوي ويقدم الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

خاتمة

هناك حاجة ماسة لتعليم عالي جاد بالبلاد، وينبغي تغيير ثقافة التدريس من الناحية النظرية إلى دفع الطلاب في المستقبل نحو الإبتكار ويتعين على الإصلاح أو بالأحرى جذب القطاعات الصناعية و اهتمامها بالعمل بشكل وثيق مع مختبرات البحوث والمشاركة في صنع القرار بالتعليم العالي والبحث، يجب تطوير الطالب من حيث مهارات التفكير الإبتكاري والنقدي بما في ذلك الإبتكار في مجالهم الأكاديمي، وتحفيز التفكير النقدي الذي يجعل الطالب قادر على التحقق من واقع الحقائق والآراء بإستخدام مجموعة شاملة من القيم والمنطق، يبدو أن التعليم العالي بالجزائر به فراغ يمكن للحكومة أن توفر رؤية إستراتيجية لتعزيز الشراكة والتعاون بين الجامعات ومحيطها الاقتصادي، مما يؤدي إلى توثيق الصلة بين قوى السوق والتعليم العالي.

ثقافة الجودة في مؤسسات التعليم بعلم المكتبات بالجزائر يمكن أن تحقق مستوى أفضل من خلال مبادرات متنوعة، وتوطيد المبادرات من القاعدة إلى القمة، ومشاركة الموظفين الفنيين والإداريين من أجل توفير الوساطة بين الأوساط الأكاديمية والطلاب.

لابد من التركيز على النتائج واستخدام استراتيجيات واضحة لربط ودمج المواد وإشراك الطلاب مع مراقبة أدائهم، كما أن التميز هو حجر الزاوية في الأوساط الأكاديمية ولكن السعي وراء الجودة أكتسب إلحاحا شديدا في السنوات الأخيرة، في الوقت الذي يحتاج فيه عدد كبير من الأساتذة لرواتب جذابة تستقطب خريجين مؤهلين تأهيلا عاليا وموظفين ذوي خبرة في القطاع، يجد الأستاذ نفسه أمام مشاكل.

قائمة المراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية:

بخشوش، صديق. (25/27 نوفمبر 2016). جودة التعليم العالي ومعايير الاعتماد الأكاديمي: تجربة الجزائر للتعليم العالي وفق تطبيق نظام ل م د. *المؤتمر الدولي التاسع الاعتماد الأكاديمي ومعايير إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي* (الصفحات 1-26). تركيا، إسطنبول: إتحاد الجامعات الدولي.

دحو، فغرور. (2018، ديسمبر). *تقرير عن نشاط الكلية برسم سنة 2018*. وهران : كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران 1.

صالح، بن أحمد صالح دخيخ، صفوت، أحمد علي حسانين، تامر، علي عبد اللطيف المصري. (3 (1) جانفي, 2017). أساليب التدريس الجامعي لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات. *مجلة العلوم التربوية*، الصفحات 1-78.

صليحة، رقاد. (2014). تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: آفاقه ومعوقاته دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري. *رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية* . جامعة سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

عبد الرحمن بدوي. (1977). *مناهج البحث العلمي*. الكويت: وكالة المطبوعات.

مكي، فرحان الإبراهيمي. (28 آذار 2012). طرائق التدريس الجامعي في ضوء مفهوم إدارة الجودة الشاملة. *المؤتمر الدولي تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص* (الصفحات 19-1). المملكة الأردنية الهاشمية: جامعة البقاء التطبيقية.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

Amy M. Hightower, R. C. (December 2011). *Improving Student Learning By Supporting Quality Teaching:Key Issues, Effective Strategies.* Bethesda: Editorial Projects in Education.

Benstaali, B. (January 31st, 2014). *The Tempus program in Algeria 2002-2013.* Algeria: The National Tempus Office.

Djillali, B. (2013, 102). Algerian experience in education, research and practice. *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, pp. 361 – 367.

Leprince-Ringuet, F. H. (n.d.). THE PATH TO QUALITY TEACHING IN HIGHER EDUCATION.

Nabil, B. Z. (2013, 10). Higher Education in Algeria: Evolution and perspectives. *Electronic Library Service*, pp. 103-127.

OECD. (2016). TEACHING STRATEGIES FOR INSTRUCTIONAL QUALITY.

OECD, I. (n.d.). Learning our lesson:REVIEW OF QUALITY TEACHING IN HIGHER EDUCATION.

TEMPUS European Commission. (2009). *BRINGING OUT THE BEST IN EDUCATION Enhancing quality in higher education A Tempus survey.* Belgium: EuropeanCommunities.

ZERAI, F. M. (2011). Experience of Algeria in Developing Libraries. *White Paper submitted for the Digital Library for the Maghreb Workshop Held in* , (pp. 01-07). Washington, DC .